بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية اليمن

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الأربعاء، ٢٣ ذو القعدة ١٤٤٣هـ | ٢٠٢٢/٠٦/٢٢م | رقم الإصدار: ح.ت.ي ١٤٤٣ / ٢٠

بيان صحفي

الفجوة بين القيمة الفعلية والقيمة الاسمية للنقود ضياع لما في أيدي الناس من أموال

أصدرت صحيفة الثورة الحكومية اليومية الصادرة في صنعاء يوم الأربعاء ٢٠٢٢/٠٦/٠٨م تحذيراً من البنك المركزي بصنعاء لممتنعي التعامل بفئة ٢٠٠ ريال من العملة المحلية وإلزاماً لهم في تداولها بقيمتها الاسمية التي منحها لها القانون، وعدم انتقاصها.

إن الأصل في جميع النقود أن لها قوة ذاتية، أو تستند إلى قوة ذاتية، أي أن تكون لها قيمة معتبرة عند الناس، كالذهب والفضة وتكون أساساً لتستند إليها النقود. أما الأوراق النقدية الإلزامية المتداولة اليوم كالريال، فليس لها إلا قيمة قانونية، أي ليس لها قيمة ذاتية، ولا تستند إلى قوة ذاتية، وإنما هي وحدة اصطلح عليها لتكون أداة للتبادل، والقانون هو الذي منحها قوة لتكون أداة للتبادل، يستطيع بها الناس الحصول على السلع والجهود.

وخير مثال لفهم واقع القيمة الفعلية عن القيمة الاسمية للنقود هو المثال التالي: حين أُنشئ البنك المركزي في صنعاء عام ١٩٧١م، قام بإصدار ورقة نقدية قيمتها الاسمية ريال واحد، وجعلها بالقانون تساوي الريال النمساوي الفضي "ماريا تريزا" المتداول حينها في اليمن. والنتيجة أن البنك استطاع سحب ما في أيدي الناس من الريالات الفضية زنة ٢٨ جراما عيار ٨٣٥، مقابل ورقة نقدية تساوي ما طبع عليها من حبر فقط! واليوم ٢٠٢٢م فإن ريال "ماريا تريزا" يساوي تقريباً ٦٠٠٠ ريال ورقيّ للقيمة الذاتية لـ٢٨ جرام الفضة التي يحويها، بينما أُبْعِدَتْ العملة الورقية فئة الريال عن التعامل لانعدام قيمته في التداول. لقد أدى إصدار عملة إلزامية بقانون إلى ضياع أموال الناس - الذين وثقوا بإصدار البنك المركزي، واستبدلوها بريالاتهم الفضية - من بين أيديهم بالباطل سواء حازها البنك المركزي أو غيره!

لقد تعامل العالم بالنقود الذهبية والفضية، ثم بالأوراق النقدية المغطاة ذهباً وفضة، ومنذ العام ١٩٧١م أصدر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قرار فصل الدولار عن الذهب وإلغاء توصية مؤتمر بريتون وودز الذي حدد قيمة الأونصة الذهب بـ٣٠ دولاراً أمريكياً، وصار التعامل بالأوراق النقدية الإلزامية مع نزع التغطية الذهبية عنها، لتضيع أموال الناس بهذا التعامل الاقتصادي الذي يسير عليه العالم برمته، وهو علامة على الانهيار الاقتصادي الرأسمالي، ومؤشر من مؤشرات سقوطه.

لأجل ذلك يتوجب علينا أن نضع النظام الاقتصادي في الإسلام موضع التطبيق إلى جانب بقية أنظمة الحياة طاعة لله، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ**﴾، وحفظاً لأن تكون أمور الحياة منضبطة بنظام وصل إلينا من خالق الكون والإنسان والحياة، لتستقيم الحياة في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي يعمل لها حزب التحرير، وقد أعد مشروع دستور مستنبط من الشريعة الإسلامية كفيل بمعالجة جميع مشاكل الحياة اليوم، قال تعالى: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية اليمن

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون: ٧٣٥٤١٧٠٦٨
بريد إلكتروني: khelafah53@gmail.com